طـــاقـــم شـــؤون المـــرأة

Women's Affairs Technical Committee

1992

التقرير السنوي لعام 2019

هذا التقرير ..

نضع بين يديكم التقرير السنوي لطاقم شؤون المرأة عن العام 2019، وهو نِتاج وحصاد عمل الطاقم على مدى عام كامل من الجهد المتواصل .

وينقسم التقرير إلى قسمين:

القسم الأول:

وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2019.

ويحتوي هذا القسم على جزأين :

الأول: يتعلق بجرائم وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي اقترفها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدار العام ضد النساء الفلسطينيات.

الثاني: يتعلق بوضع حقوق النساء ومكانتهن في نطاق صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية.

القسم الثاني:

عن نشاطات الطاقم خلال الفترة الممتدة أيضاً من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2019، ويغطي التقرير نشاطات الطاقم المختلفة، ضمن المشاريع والبرامج، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلة والإقليمية والدولية التي نفذها على مدار العام.

وهذا التقرير يعتبر مرشداً للطاقم في رسم استراتيجياته وخططه المستقبلية، وهو أيضاً التزام أساسي تجاه المجتمع الفلسطيني والنساء الفلسطينيات حرصاً على الشفافية في العمل.

القسم الأول

الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

جاء هذا التقرير في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي وتزايد الانتهاكات الاسرائيلية ضد شعبنا الفلسطيني، وتحديداً بعد الإعلان عن القدس عاصمة لدولة الاحتلال ، والاعلان عن صفقة القرن، وشرعنة الاستيطان والمستوطنات، وإطلاق يد إسرائيل للتغول على حقوقنا ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والقتل والاعتقال.

وشن عدوانين على غزة شهري مايو، نوفمبر، وتشديد الحصار على قطاع غزة ومنع حركة وتنقل المواطنين ومنع دخول المواد الأساسية.

1- القتل والاعتداء على الحق في الحياة:-

لقد شهد العام 2019 تصاعد كبير في عمليات القتل والاستهداف لحياة المدنيين الفلسطينيين، حيث استشهد (82) مدنياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، منهم (27) طفلاً و (8) نساء ، حيث بلغ عدد الشهداء في قطاع غزة (67) شهيداً ، بينهم (22) طفلاً (7) نساء، وبلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية (25) مدنياً بينهم (5) أطفال، و امرأة واحدة.

إضافة إلى العدد الكبير من الإصابات بين المدنيين والتي بلغت 5253 مدنياً ، بينهم (1930) طفلاً و (180) امرأة.

عدد المصابين من قطاع غزة (4918) بينهم (1858) طفلاً و (176) امرأة، وبلغ عدد المصابين في الضفة الغربية (359) مصاب، بينهم (72) طفلاً و (4) نساء.

وفي إطار التصعيد الإسرائيلي وجولتي العدوان على غزة في شهري مايو ونوفمبر ، استشهد (30) مدنياً بينهم (9) أطفال و (5) نساء، وأصيب (157) آخرين بينهم (51) طفلاً و (19) امرأة جراء القصف.

وفي الضفة الغربية استشهد (11) مدنياً ، وأصيب (344) آخرين بينهم (72) طفلاً ، و (4) نساء، و (10) صحفيين و (5) مسعفين، احتجاجاً على سياسات الاحتلال القمعية.

واستشهد (9) فلسطينيين بينهم طفلين وامرأة في جرائم إعدام ميدانية اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

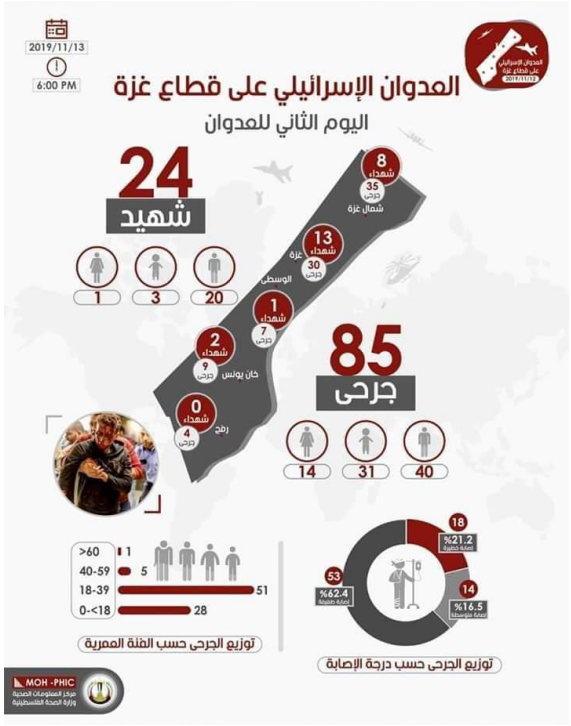

2- الأسرى والأسيرات داخل السجون الإسرائيلية :

تم اعتقال (3550) فلسطينياً عام 2019، بينهم (496) طفلاً، و (77) امرأة يخضعون جميعهم إلى معاملة حاطة بالكرامة الإنسانية ويتعرضون لأشكال متعددة من التعذيب الجسدي والمعنوي.

3- الحصار وتقييد حركة الفلسطينيين :

ما زال الحصار مفروضاً على غزة ليدخل عامه الثالث عشر، على حركة المواطنين والبضائع وإغلاق المعابر، واستمرار عزل مدن الضفة الغربية وإقامة الحواجز وفصل المناطق والتضييق على حركة المواطنين وعلى حركة البضائع.

فرض حصار على مدينة القدس المحتلة، وعزلها تماماً وحظر دخول الفلسطينيين إليها، إلا في إطار شروط مقيدة ومحدودة.

الحصار على غزة تصاعد بالتضييق ومنع تحرك التجار وفئة المرضى الذين يسمح لهم بمغادرة غزة عبر معبر بيت حانون للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية والداخل ، وغالبية المرضى من النساء (مريضات السرطان).

4- الاستيطان وتهويد الأراضي :

عام 2019 اعتبرت أمريكا بوزير خارجيتها بومبيو بتاريخ 18 نوفمبر 2019 أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا يعتبر مخالفاً للقانون الدولي، وهذا دعم أمريكي مطلق لقطعان المستوطنين ولدولة الاحتلال بإطلاق يدها لسرقة الأراضي الفلسطينية ومصادرتها من سكانها الأصليين ، وعزل المدن الفلسطينية عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، والتضييق على مناحي حياة الفلسطينيين ، وخلق صعوبة في التنقل والتواصل والذي يشكل عبئاً أكثر على حياة النساء والوصول للخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، وتعريض حياتهن للخطر على الحواجز الإسرائيلية والتي تسببت في قتل وإصابة واعتقال نساء فلسطينيات .

5- الهجمة الإسرائيلية على مؤسسات المجتمع المدني:

استمرت الهجمة التي يقودها ما يسمى بوزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية على مؤسسات المجتمع المدني من خلال ملاحقات المؤسسات عبر بوابات التمويل والضغط على الحكومات والبرلمانات الدولية بعدم دعم وتقديم التمويل للمؤسسات الأهلية الفلسطينية بتهمة الإرهاب ، ومحاولة التشويه على عمل المؤسسات وإضعافها ، مما أثر بشكل كبير على مقدرات مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والنسوية من الحصول على منح تمويلية لتعزيز دورها في خدمة قضايا مجتمعنا الفلسطيني .

1- حالة حقوق النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية :

شهد العام 2019 تقدماً طفيفاً في بعض القضايا الحقوقية للنساء الفلسطينيات. وجاء ذلك بعد انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقيات القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في الأول من نيسان عام 2014،

دون إيراد أي تحفظات على موادها وتقديم أول تقرير للجنة المعنية بالقضايا على التمييز ، وإيفادها بالأخذ ببعض من التوصيات التي قدمتها اللجنة التي زارت فلسطين في نوفمبر 2019، والذي اقتصرت على الانضمام البروتوكول الإضافي بتاريخ 15 نيسان 2019، والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة ، والبروتوكول الاختياري، الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بتقديم شكاوي فردية وفق آليات لضمان توفير كافة السبل لوصول النساء للعدالة .

صدور قرار بقانون بشأن تحديد سن الزواج بـ 18 سنة شمسية للإناث والذكور، استثناءات تعطي القاضي سلطة تقديرية لتجاوز الالتزام بالسن المقررة، وتحفظ الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق سيداو على نص القرار والاستثناء.

موائمة التشريعات والقوانين مع اتفاقية سيداو :-

حتى الآن لم تتخذ دولة فلسطين الإجراءات اللازم تنفيذها، ودعت لها توصيات لجنة سيداو والخاصة باعتماد تشريع وطني يتضمن تعريفاً للتمييز ضد المرأة. وعدم نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية، وعدم موائمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية السيداو.

ساهم ذلك بخلق واقع أكثر صعوبة أمام عمل المنظمات النسوية، تحديداً بعد الهجمة الشرسة التي شنتها القوى السلفية والعشائرية ضد الاتفاقية التي لازمها التهديد ضد المؤسسات والناشطات النسويات.

- وفاءاً للمرأة الفلسطينية أقر مجلس الوزراء يوم 26 تشرين أول من كل عام ، يوماً وطنياً للمرأة الفلسطينية.
- إصدار قانون بقرار يمنح المرأة الحق في فتح حسابات بنكية لأولادها.
- إطلاق المرصد الوطني الإلكتروني للعنف ضد المرأة.

مؤشرات إحصائية حول أوضاع ومكانة المرأة في الأراضي :-

1- حسب إعلان نتائج مسح العنف الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أشار إلى مؤشرات حول العنف المرتبط بالاحتلال، والعنف الأسري، وفي سوق العمل. وأشار البحث أن من بين (3) تتعرض امرأة واحدة لشكل من أشكال العنف، و (17.8%) من المعنفات تعرضن لعنف جسدي، و (8.8%) لعنف جنسي، (56.6%) لعنف نفسي.

جرائم قتل النساء:

في العام 2019، قُتلت (15) امرأة ، (8) بالضفة الغربية و (7) في قطاع غزة ، في حوادث سواء استخدام السلاح والعبث به، والاعتداء على سيادة القانون، وغالبيتها كانت جرائم عنف قائم على النوع الاجتماعي، وسجلت بأنها جرائم قتل على خلفية ما يسمى بالشرف.

وكانت الجريمة بحق إسراء غريب من الجرائم التي أثارت غضباً وجدلاً كبيراً على منصات التواصل الاجتماعي وتحولت إلى قضية رأي عام فلسطيني ، واستدعت القوى النسوية والديمقراطية بالمطالبة بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف.

المشاركة السياسية للمرأة :-

ما زالت نسبة مشاركة النساء في مستويات صناعة القرار متدنية ، ولم تحظى بزيادة رغم الإقرار الرسمي بقرارات المركزي والفلسطيني والوطني أن لا يقل تمثيل النساء عن (30 %) في كافة مستويات صناعة القرار الفلسطيني في الوظيفة العليا، تمثيل النساء من 5 – 10 % فقط . وفي سلك القضاء (18 %) نساء ، (20 %) نساء في النيابة العامة.

المشاركة الاقتصادية :-

لم يشهد العام 2019، أي تطور على مكانة النساء ومشاركتهن الاقتصادية، حيث ما زالت النساء الفلسطينيات من أدنى السلم التنموي بالعمل والمشاركة، حيث أعلى نسبة بطالة عربياً بين النساء الفلسطينيات، حيث وصلت معدلات البطالة بين الخريجات الشابات في غزة (80 %) ، الفقر وصل إلى (54 %) منها (36 %) فقراً مدقعاً، انعدام الأمن الغذائي نحو (68.5 %).

كما أن فقط نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة (21 %) من مجمل النساء في سوق العمل، مع وجود فجوة في الأجور ما بين النساء والرجال في سوق العمل.

لم يشهد العام 2019، أي حماية أو اعتراف أو رقابة على حماية حقوق النساء في العمل الغير منظم، بالرغم من مشاركة النساء بشكل واسع في هذا القطاع فقد شهد العام 2019 تراجع كبير في الخدمات والمنح التي تحول المشاريع الصغيرة للنساء ومحدوديتها في ظل تراجع التمويل وخصخصة بعض المؤسسات.

الأوضاع الصحية للفلسطينيات:

تشير الاحصائيات للعام 2019 أن النسبة الأكبر من إصابات السرطان نساء، وأن الخدمات المقدمة للنساء المصابات والناجيات تتمركز أكثر في المدن الرئيسية، وكذلك مراكز الفحص المبكر للسرطان، حيث تواجه النساء في المناطق المهمشة والأطراف صعوبة في الوصول إلى المناطق التي تقدم الخدمات ، وعدم توفر العلاجات بشكل دائم، وتحديداً للنساء في غزة اللواتي يواجهن تحدياً كبيراً للوصول إلى أماكن تقديم الخدمة في الضفة الغربية أو وصول العلاج إلى مستشفيات غزة، بسبب الحصار ومنع التنقل للعلاج، وبسبب نقص الأدوية وأجهزة العلاج الإشعاعي.

المؤشرات الاحصائية للنوع الاجتماعي

مؤشرات الاحصائية للعنف المبني على النوع الاجتماعي كما وردت في مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – 2019:

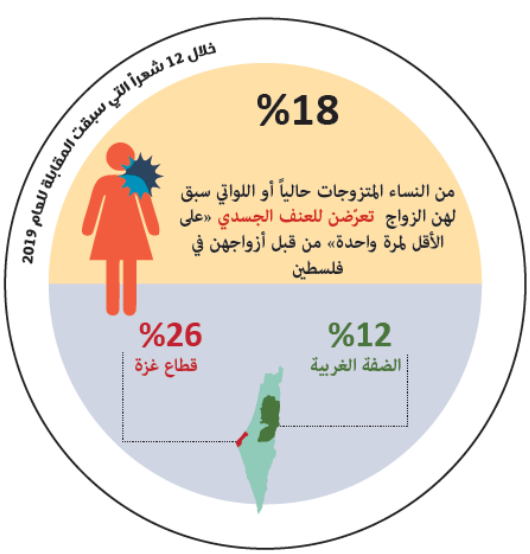

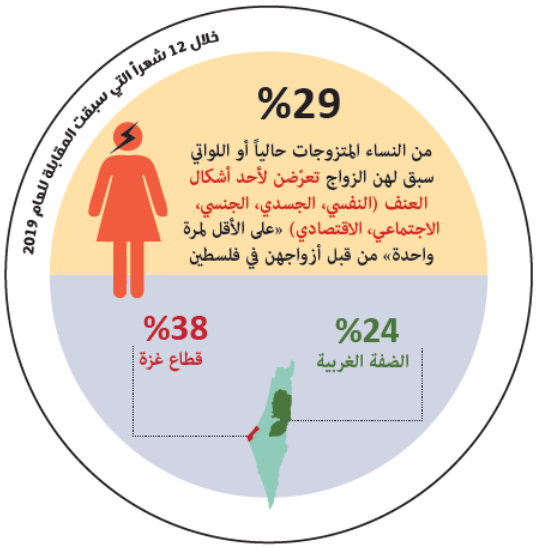

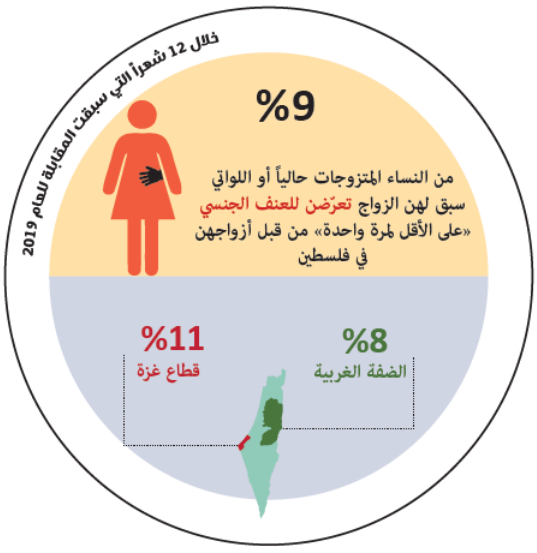

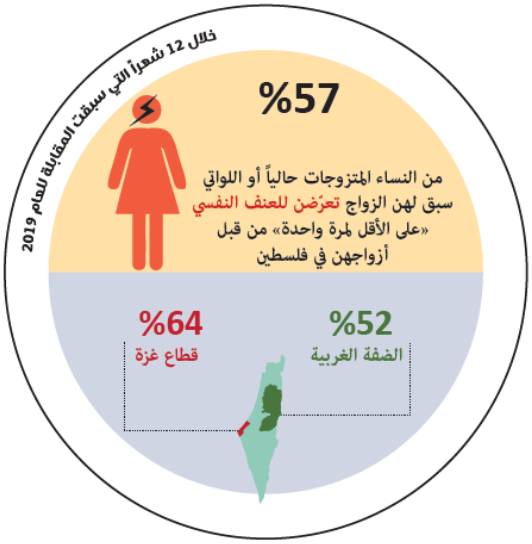

احصائيات البطالة والقوى العاملة والتعليم فى الأراضى الفلسطينية 2019

نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية للعام 2019	38 %
نسبة البطالة في غزة بين الشباب	63 %
نسبة البطالة في الضفة بين الشباب	23 %
نسبة النساء في القوى العاملة	21 %
معدل الأمية لدى النساء	9 %
الطالبات الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية	60 %
النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأكثر	54 %

الحوكمة

\

عقد مجلس الإدارة خلال عام 2019، ثلاثه عشر اجتماع بحضور ومشاركة جميع العضوات في أغلب الاجتماعات، تم من خلالها توزيع تمثيل الطاقم في الائتلافات، اللجان والمنتديات المختلفة، كما تم نقاش قضايا إدارية ومالية عدة و متابعات الانجازات .

وخلال عام 2019 توجه مجلس الإدارة، المديرة العامة وموظفات من الطاقم الى المحافظات الجنوبية، والتقى مع الفريق العامل في الطاقم، وعضوات من الجمعية العمومية، وتم عقد عدة ولقاءات مع المؤسسات المختلفة، والشخصيات والأحزاب السياسية، في مقر الطاقم بمشاركة مديرة الفرع والموظفات.

كما قام مجلس الإدارة خلال عام 2019 بزيارات عدة الى جهات رسمية وغير رسمية من أجل الحفاظ على أواصر العلاقات بين الطاقم والمجتمع بتطوير مستمر، كما عقد العديد من اللقاءات التنسيقية مع جهات مختلفة.

تقرير الأنشطة والفعاليات

في ظل هذا الوضع الذي تم الاشارة له في بداية التقرير، واصل طاقم شؤون المرأة بكافة هيئاته " الحكم والإدارة " وفريق عمله، العمل بالتزام على تنفيذ المشاريع والأنشطة الخاصة بها، وتحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال التدخلات التي نفذها عام 2019، التزاماً منه بالدفاع عن قضايا وحقوق النساء في إطار الأهداف الاستراتيجية الواردة في خطته الاستراتيجية للأعوام 2016 – 2019، وبالرغم من زيادة الأعباء و وجود عجز في التمويل، واصل الطاقم العمل في تطبيق خطته بشكل كامل والبحث عن مصادر تمويل جديدة.

اعتمد الطاقم في عمله على (5) أهداف استراتيجية رئيسية "الخطة الاستراتيجية للأعوام 2016-2019" وهي:-

1- حماية المرأة من كافة أشكال العنف والتهميش الاجتماعي.
2- زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار.
3- تعزيز حقوق ومشاركة المرأة في قطاع العمل.
4- تمكين الأطر النسوية من القيام بالأدوار المناطة بها.
5- تحسين أداء طاقم شؤون المرأة تجاه تحقيق رؤيته ورسالته.

النتائج (Outcomes):-

وضع الطاقم (5) نتائج عمل على تحقيقها مع نهاية السنة الرابعة والأخيرة في خطته الاستراتيجية 2016-2019، تتصل كل منها بواحدة من الأولويات الاستراتيجية الخمسة سابقة الذكر.

ويعرض هذا التقرير كل ما قام به طاقم شؤون المرأة من جهود على مدار العام 2019، ويوضح كيفية توظيف أدوات المناصرة وبناء القدرات وتمكين المجتمعات المحلية والإعلام بكفاءة عالية في خدمة أولوياته الاستراتيجية والنتائج المحققة في كل منها.

مع عرض وافي للمؤشرات الدالة وذلك وفقاً للإطار المنطقي (Logical Framework) للاستراتيجية المقرة.

الهدف الاستراتيجي الأول:

- حماية المرأة من كافة أشكال العنف والتهميش الاجتماعي:

عمل طاقم شؤون المرأة على تحقيق انجازات مهمة من خلال الوصول لمناطق واسعة في مناطق عمله في الضفة الغربية وغزة، وتحديداً الوصول للمناطق المهمشة والريفية وتقديم كل أشكال الدعم والتثقيف والتدريب والتوعية للنساء، من فئات عمرية مختلفة.

وعمل الطاقم لتحقيق هذه النتيجة على دمج الرجال في مشاريع وأنشطة الطاقم وتحديداً مشاريع وأنشطة مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، استجابة لدراسات تقييم الاحتياجات التي عملها الطاقم خلال الفترة السابقة والحالية والتي تشير إلى أهمية إدماج الرجال ورفع وعيهم وتعديل اتجاهاتهم تجاه حقوق النساء. ومن خلال العمل للوصول إلى النساء المعنفات، الضحايا والناجيات ، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتحويل القانوني لمساعدات الدعم القانوني، والقيام بجهود المناصرة والضغط للتأثير في السياسات على صانعي القرار لحثهم على اتخاذ خطوات في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي وتهميش النساء.

نتيجة (1.1):

المؤسسات والهيئات الدولية تساءل إسرائيل عن انتهاكها لحقوق النساء والأسرة الفلسطينية.

سعى طاقم شؤون المرأة في استراتيجيته على ضرورة التأكيد على قضايا والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والتأكيد على حضور النساء بشكل كبير في دعم حقوق شعبنا ومن خلال الولوج إلى المنابر الدولية ، واللجان التعاقدية لحقوق الإنسان وإلى استخدام كل أدوات الضغط من أجل فضح ممارسات وانتهاكات الاحتلال والتأكيد على حقوقنا من خلال الشرعية الدولية .

المؤشرات المحققة :

- إصدار بيانات مشتركة مع منظمات المجتمع المدني تدين الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين وتحديداً النساء.
- التوقيع على عدد بيانات صحفية بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية ، ومجلس حقوق الإنسان.
- إعداد تقارير إعلامية حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الاحتلال في جريدة صوت النساء.
- إصدار بيانات نسوية مشتركة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- تقديم مذكرات ومطالب للأمم المتحدة بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية .
- بناء قدرات المتطوعين/ات بالمعرفة بالقرار الأممي 1325.
- عدد من الاجتماعات في إطار الائتلاف النسوي للقرار 1325 . (10 اجتماعات).

- استخدام منصات الطاقم الإعلامية (صوت النساء – برنامج الراديو ضد الصمت – الانفوجرافيك–الأفلام – التوثيق للانتهاكات) لتوثيق الجرائم الإسرائيلية ضد شعبنا وفضحها وتحشيد الرأي العام الدولي والإقليمي لصالح قضايانا العادلة.

نتيجة (2.1):

ادراك ضمان وصول النساء إلى حقوقهن والخدمات الاجتماعية ذات النوعية المناسبة.

تم التركيز خلال العام 2019 على دعم احتياجات النساء، بناءً على تقييم احتياجات والتي كانت أولوياتها الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، والحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. وساهم الطاقم من خلال أنشطة التوعية والتدريب بتقديم كل أشكال الدعم للنساء والفتيات المراهقات ، وتحديداً بعد عدوان عام 2019 على غزة، واستمرار الانتهاكات التي أُثرت على علاقات متأثرة بمسيرات العودة، والتي تركت أعباءً شديدة على النساء والضحايا وأضافت حاجات وتدخلات جديدة مطلوبة للنساء، حيث ساهم الطاقم بمسؤولياته من خلال مشاريعه التالية:-

مشروع تمكين الشابات والشباب الفلسطيني نحو عدالة جندرية في الفضاء الرقمي:

حيث يهدف المشروع إلى الوصول إلى حقوق رقمية آمنة وشاملة للجميع دون تمييز ، وعن طريق تعزيز حقوق المرأة، ومشاركتها والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- ونظراً لضعف آليات الحماية تواجه النساء والفتيات الناجيات من العنف تحديات تتعلق بارتفاع معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب الحصار والعدوان والصراع السياسي والاوضاع الاقتصادية، تعاني النساء والفتيات والشباب من نقص الوعي وقدرة المجتمع المدني، وخاصة الشباب/ات فيما يتعلق بحقوقهم السايبرانية (الالكترونية) مثل الوصول إلى الانترنت، والحق في الخصوصية والحماية وحرية التعبير والتحرر من العنف والحق في التجمع والتنظيم في المجتمعات عبر الانترنت.

يعمل مشروع تمكين الشباب والشابات الفلسطيني نحو عدالة جندرية في الفضاء الرقمي لزيادة معرفة الشباب حول النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والأمن الرقمي والتأثير على صناع القرار.

المؤشرات:

- استهداف (60) شابة وشابة في قطاع غزة في (3) مجموعات شبابية في أربعة مناطق (بيت حانون ، غزة، المغازي ، خانيونس).
- تدريب (3) مجموعات شبابية ، (60) مشارك/ة على قضايا الأمن الإلكتروني والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

- تنفيذ (9) أيام تدريبية حول تصميم إطلاق حملات مناصرة إلكترونية عبر الانترنت وآليات التعبئة المجتمعية ، شارك فيها (52) متدرب/ة.
- تطوير مادة تدريبية حول الأمن الرقمي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- عقد (4) جلسات توعوية بمفهوم الأمان والسلامة الرقمية.

يهدف المشروع إلى تمكين وبناء قدرات الشباب والشابات في مجال الأمن الرقمي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي. وتمكينهم من تطوير مبادرات وحملات تهدف لتحقيق الأمن وتامين الحقوق الرقمية.

عقد (3) أيام تدريبية حول كيفية تصميم وأطلاق حملة مناصرة عبر الانترنت، وكيفية تعبئة المجتمع عبر الانترنت لمدة 9 أيام، بمشاركة 52 مشارك/ة.

تنظيم إشراك المجتمع المحلي ورفع الوعي ومناصرة قضايا النوع الاجتماعي حول الاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

إطلاق 3 حملات محلية تم تنفيذها مع المجتمع المحلي:

1- حملة الحد من مخاطر الجرائم الالكترونية. وتوعية المواطنين بقانون الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.
2- حملة الحماية والأمان الرقمي للنساء والرجال في المجتمع الفلسطيني.
3- حملة معاً للحد من الابتزاز الإلكتروني، ضد النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني.
4- إطلاق مسابقة في المدارس حول السلامة الرقمية، والحماية والخصوصية الرقمية وقانون الجرائم الإلكترونية، والتي استهدفت (145) شخص، منهم (37) ذكور ، (108) إناث.
5- جلسات توعية مجتمعية شارك فيها (241) مشارك منهم (65) ذكور، ؛(176) إناث.
6- انتاج فيلم عن الفتيات المعرضات لخطر الجرائم الإلكترونية.
7- تنفيذ مسح في المجتمع المحلي حول الأمن الرقمي، وقانون الجرائم الإلكترونية والفضاء الرقمي الآمن لقضايا النساء والرجال.

المدافعات عن حقوق الانسان:

تأسس بمبادرة من طاقم شؤون المرأة وبالشراكة مع عدد من المؤسسات الإعلامية وذلك بهدف تطوير الخطاب الإعلامي الجديد والحساس لقضايا النوع الاجتماعي، وبهدف تطوير الآدأء

الإعلامي، وخلق مساحات إعلامية متميزة؛ لطرح قضايا النساء ورفع الوعي، وتأصيل المعلومات، وخلق مناخات مناصرة لقضايا المرأة .

– خلق حالة وعي لدى قطاعات الشعب الفلسطيني المختلفة، من خلال استخدام برنامج الإعلام في الطاقم لفتح نقاش حول اللنتهاكات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الانسان

2– ابراز الانتهاكات التي تتعرض لها الاعلاميات الفلسطينات خلال عملهن الاعلامي ومحاولة فتح نقاش مجتمعي حول ابرز اليات العمل على رصد وتقليل هذه الانتهاكات.

3– تعزيز دور الاعلام والمنبر الاعلامي في المكاشفة واثارة هذه القضايا للفت انتباه المسؤولين لمعالجة هذه القضايا.

<u>استخدام الإعلام والمنصات للترويج لحماية وحقوق النساء:</u>

- انتاج 5 مقاطع فيديو للقاءات مع متخصصين الأمن الرقمي، والمحامين حول آلية وخصوصية الانترنت على منصات التواصل الاجتماعي، وقانون الجرائم الالكترونية.
- انتاج 19 انفوجرافيك عن الأمن الرقمي يتضمن معلومات حول آليات الحماية وقانون الجرائم الإلكترونية وأمن الحسابات والمراكز التي تقدم خدمات متعددة لقضايا الجرائم الإلكترونية.
- انتاج فيلم عن الفتيات المعرضات لخطر الجرائم الإلكترونية.
- تنفيذ جلستي تغريد مع المجموعات الشبابية والمؤثرين والنشطاء، شارك فيها 159 مشارك، 55 ذكر، 104 أنثى.
- تنفيذ جلسة تغريد حول قانون الجرائم الإلكترونية #أمانكم_بوعيكم_بلغوا

مشروع تحسين الوضع النفسي والاجتماعي والصحة السلوكية للنساء والرجال من خلال المال مقابل العمل للخريجين من الشباب والشابات في قطاع غزة:

جاء العمل في هذا المشروع ضمن التدخلات الإنسانية الطارئة والعاجلة في غزة، والتي ركزت بشكل أساسي على تدخلات لحل مشاكل الفقر والبطالة وتحديداً بصفوف الخريجين/ات من خلال توفير فرص تشغيل وعمل لهم، تساهم بشكل رئيسي في تمكينهم/هن واكسابهم/هن خبرات تؤهلن/هم لسوق العمل لاحقاً، ومن خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي للعائلات وتحديداً التي ترأسها نساء وهذا المشروع بالشراكة مع NDC ، ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل وصندوق التشغيل الفلسطيني.

حيث أشارت نسبة العاطلين عن العمل من الخريجات/ين عام 2019 .الى 63%.....، وهي أعلى نسبة بطالة في العالم العربي .

ونتيجة تأثيرات مسيرات العودة من آثار نفسية واجتماعية استهدف المشروع المناطق المهمشة الحدودية والتي تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر من حيث الاصابة والإعاقة وما تركته من آثار نفسية على المصابين وعائلاتهم وتحديداً النساء، لذلك التدخل في الدعم النفسي و الاجتماعي وإدارة الحالة والتحويل كانت أحد أهداف المشروع الذي يستهدف النساء والرجال والأطفال، وتم دمج الذكور بنسبة 30% من التوظيف لمشروع التشغيل للعمل مع الرجال والعائلات والتأثير لصالح حقوق المرأة ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي ، وتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي القاعدة التي تحتضن المستفيدين والحالات المتضررة وقد ساهم المشروع بتوظيف 108 خريج/ة من العاطلين عن العمل (اخصائيين نفسيين واجتماعيين).

المؤشرات:

- توظيف 108 خريجة/خريج من العاطلين عن العمل ودعمهم اجتماعياً واقتصادياً.
- الوصول إلى (752) امرأة ورجل وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي في ثلاث محافظات في غزة، من خلال عقد جلسات الدعم النفسي الفردي، (300) جلسة دعم نفسي فردي، و (300) جلسة دعم نفسي جماعي.
- وتقديم المشورة والدعم النفسي والجماعي من خلال زيارات منزلية (Out reach) إلى (152) عائلة، وتقديم خدمات الدعم النفسي للعائلة بأكملها، خلال 3 شهور.
- توثيق (752) استمارة حالة في إطار الدعم النفسي والاجتماعي، وتلقي الخدمات من الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين .
- تحويل (50) حالة لتلقي خدمات اجتماعية من مؤسسات ذات علاقة (خدمات صحية، وخدمات اجتماعية).
- تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لعدد (77) شخص من ذوي الاعاقة، ومساعدتهم في الوصول إلى مؤسسات تقديم خدمات (أجهزة مساعدة ومساندة تحديداً لذوي/ات الإعاقة الحركية و السمعية والبصرية، حيث يسعى المشروع لدمج ذوي/ات الاعاقة في الخدمات المقدمة من المشروع.

- تدريب (56) اخصائي نفسي واجتماعي من الخريجين العاملين في مشروع المال مقابل العمل على التحويل وإدارة الحالة.
- تحويل (20) امرأة للعيادات القانونية في المؤسسات لتلقي خدمات التمثيل القانوني والقضائي.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال وأمهاتهم، حيث تم استهداف (227) طفل في ثلاث محافظات في غزة، وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية ومعالجة المشاكل النفسية، مثل العنف/التبول اللارادي / الاكتئاب / التأخر الدراسي / تأخر النطق.

مشروع الرياضة من أجل فتيات فلسطين:

يأتي تنفيذ هذا المشروع في ظل التمييز ضد النساء، وتحديداً النساء الصغيرات (المراهقات) والتمييز ضدهن في المجتمع وحرمانهن من ممارسة نشاطات اجتماعية ورياضية مختلفة ، تكون عادة مقتصرة على الرجال الذكور ، وفي ظل أوضاع سياسية مضطربة جراء العدوان المتكرر على غزة والذي أثر على النشاط السلوكي والنفسي للكثير من الأطفال والمراهقين/ات .

جاء المشروع تحديداً لقرارات حكومة غزة والتي أصدرت قراراً بديسمبر 2018 بمنع الفتيات والنساء من ركوب الدراجات الهوائية والنارية وهذا القرار جاء تكريساً لأشكال التمييز على أساس الجنس، إضافة إلى وجود منظومة اجتماعية وعادات وتقاليد تكرس التمييز على أساس النوع الاجتماعي لاعتبارات اجتماعية ومنها عدم ممارسة الفتيات والنساء لأشكال رياضية مثل ركوب الدراجات والسباحة وكرة القدم .

وجاء المشروع من خلال استهداف 300 فتاة من سن 12 سنة – 15 سنة على اعطائهن الفرصة لممارسة رياضة ركوب الدراجات وكرة القدم واستخدام الملاعب الرئيسية في منطقتي بيت حانون ورفح مناطق تدخل المشروع ، وهذا لأول مرة يتم دمج الفتيات في الأندية الرياضية التي كانت فقط للرجال.

وساهم المشروع بذلك بتعديل اتجاهات وإعادة الأندية الرياضية الذكورية التي رأت في هذه الأنشطة بداية لإدماج النوع الاجتماعي ، وقدم المشروع جلسات الدعم النفسي.

ويهدف المشروع إلى دعم الفتيات من ممارسة حقوقهن في رياضة عادلة غير تمييزية وممارسة كل أشكالها من قيادة الدراجات ولعب كرة القدم وتجاوز كل الأنماط التقليدية في ممارسة طقوسالحياة اليومية تحت شعارLet Them Play، وإعادة تأهيلهن نفسيً واجتماعياً.

مشروع الرياديون من النساء والشباب يقودون التغيير - أبادر :

ويهدف المشروع إلى إحداث تأثير إيجابي تجاه قضايا النساء وحقوقهن على المجتمع المحلي وقادته المؤثرين من رجال دين ورجال إصلاح وقادة مجتمعيون من الرجال والنساء

من خلال تناول قضايا مهمة في إحداث التغيير وتقوية وتمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً ومعالجة قضايا مهمة مثل الميراث والعنف المبني على النوع الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والمدنية.

ويسعى المشروع من خلال المؤثرين وتعليم الأقران ودمج الرجال المؤثرين إلى إحداث التغيير في توجهات المجتمع لصالح النساء ودعمهن ، من خلال تدخلات طاقم شؤون المرأة في المشروع، والذي هو أحد أنشطة أبادر والتي يسعى إلى تمكين الشباب والشابات اقتصاديا وإعطاء دور مميز للرياديون والرياديات من إطلاق إبداعاتهم ومبادراتهم في مشاريع اقتصادية مدرة للدخل تساهم بخلق فرص عمل وتمكين اقتصادي وادماج النساء بقوة في الدور الاقتصادي ، ويسعى المشروع أيضاً إلى دور المؤثرين وتحملهم مسؤولية دعم النساء واستخدام المنابر الخاصة بهم مثل أئمة المساجد ورجال الدين (المساجد والمنابر الدينية) ورجال الإصلاح والعشائر وتعديل اتجاهاتهم تجاه مشاركة النساء الاقتصادية ودعمهن وتوجيه المجتمع من خلال سلطتهم لدعم النساء، والأحزاب السياسية والنشطاء المجتمعيون أيضا، أدوات فاعلة للتأثير بالمجتمع لصالح النساء.

المؤشرات:

- نفذ الطاقم عدد من اللقاءات التوعوية والورش التي استهدفت مئات من النساء والرجال في مناطق متعددة من قطاع غزة، من خلال المشاريع التي نفذها.
- استهداف (268) شخص من المؤثرين وصانعي القرار (أحزاب سياسية، قادة مجتمع ، رجال دين، قضاة، نشطاء مجتمع مدني)، ضمن مشروع الرياديون من النساء والشباب يقودون التغيير – أبادر، بهدف تعديل اتجاهاتهم تجاه مشاركة النساء في الحياة العامة وتحديداً في المشاركة الاقتصادية ودعم مبادرات النساء الاقتصادية من أجل ادماجهن في الحياة العامة والوصول إلى الموارد والتحكم فيها.

نتيجة (2.1):

ضمان وصول النساء إلى الخدمات الاجتماعية ذات النوعية المناسبة في جميع المحافظات:

في إطار مواجهة المنظومة التقليدية وتعديل الصورة النمطية للمرأة والمرأة الطفلة، نفذ طاقم شؤون المرأة مشروع الرياضة من أجل فتيات فلسطين، واستهدف المشروع (300) فتاة في سن المراهقة في منطقتي رفح / بيت حانون، وعمل المشروع على إتاحة الفرصة للفتيات للمشاركة بأنشطة رياضية محظورة على النساء والفتيات مثل رياضة ركوب الدراجات الهوائية ورياضة كرة القدم، من خلال أنشطة التدريب والمشاركة في بطولات رياضية والحصول على التدريب في ملاعب وساحات كانت حكراً للرجال.

المؤشرات :

- شاركت (300) فتاة في ماراثون الدراجات الهوائية Big Ride بالمشاركة المتزامنة مع نشاط المتضامنين مع الشعب الفلسطيني في تشيفلين ببريطانيا، ونظم المارثون في رفح بمشاركة (150) فتاة ومؤثرين سياسيين ونشطاء مجتمع مدني. وفي بيت حانون شاركة (150) فتاة مع نشطاء من المجتمع المحلي والمدني في مارثون الدراجات الهوائية، **تحت شعار إنهاء الاحتلال ورفع الحصار عن غزة.**
- عقد (8) جلسات دعم نفسي واجتماعي لعدد (300) فتاة من سن (12 – 15 عاماً).
- عقد (8) جلسات تثقيفية حول الزواج المبكر والصحة الانجابية والقيادة وتعزيز الذات، ضمن مشروع الرياضة من أجل فتيات فلسطين.
- تنظيم يوم مفتوح بتاريخ 2019/8/18، شاركت فيه (360) فتاة ضمن مشروع الرياضة لفتيات فلسطين تخلله أنشطة ثقافية ورياضية وفنية في مطعم حيفا على شاطيء بحر غزة.
- نظم الطاقم مهرجان ختامي بتاريخ 2019/9/22، حضره أكثر من (1050) شخص، قدمت خلاله الفتيات عروض رياضية مختلفة وعرض مباراة لفريقي كرة القدم، وحضر الحفل الختامي في نادي غزة الرياضي أكثر من ألف شخص من النشطاء والأطر النسوية والمؤسسات.

مشروع **"المساواة بين الجنسين لأنهاء العنف ضد النساء والفتيات"** بالشراكه مع مؤسسه ارض الانسان والذي يهدف الى حماية النساء والفتيات بالتركيز على النساء في المخيمات وغيرهن من النساء والفتيات من التعرض للعنف والقدرة على الاعتماد على نظام عدالة رسمي وغير رسمي يستجيب لمنظور النوع الاجتماعي من خلال:

1- مؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية والنشطاء في المجتمعات المحلية يعملن\ونن معاً من أجل تعزيز وصول النساء والفتيات للعدالة.
2- زيادة إبراز العدالة الجنادرية للنساء والفتيات ضد العنف ضد المرأة من أجل بناء المعرفة وتغيير المواقف والسلوكيات والأعراف الاجتماعية.
3- بالإضافة الى تحسين سياسات ومهارات الموظفات\ين في الاستجابة وتقديم الخدمات بشكل آمن وملائم لحالات العنف ضد النساء والفتيات
4- تطوير مفاهيم وقدرات الشباب وأصحاب العلاقة في المجتمعات المستهدفة حول الاجراءات والطرق القضائية في قضايا العنف ضد المرأة، والخدمات التي تقدم للناجيات وإجراءات تغيير القواعد المجتمعية.

تم تكوين شبكات من ناشطات نسويات و النواصل مع جهات العداله الرسميه و عقد مجموعه من التدريبات الهادفه لبناء قدرات الشبكات. المناطق التي يتم تنفيذ المشروع فيها:الضفة الغربية (8 مواقع) في جنين: زبوبا ورمانة، في طولكرم: عتيل وقفين ،في رام الله: مخيم وقرية قلنديا ،بيت فجار ومخيم الدهيشة في بيت لحم.

نتيجة (3.1):

بنود التشريعات الفلسطينية تحد من كافة أشكال العنف والتهميش الاجتماعي.

المؤشرات:

- شارك الطاقم من خلال عضويته في منتدى مناهضة العنف وتحالف أمل مناهضة العنف بمناقشة مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، ووضع الملاحظات على المسودات القانونية المتعلقة بالقانون وبالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة والمؤسسات النسوية، ومنظمات حقوق الإنسان.
- المشاركة باللجنة الأهلية لقانون الضمان الاجتماعي ، وحضور اجتماعات اللجنة والمساهمة بوضع توصيات لتعديل مواد القانون.
- المشاركة في اجتماعات تحالف أمل والتي تناولت حملة رفع سن الزواج إلى 18 سنة.
- المشاركة في اجتماعات ائتلاف قانون الأحوال الشخصية.
- المشاركة في الائتلاف المدني لاتفاقية السيداو ومناقشة توصيات لجنة السيداو على التقرير الوطني، ورفع ملاحظات مكتوبة للائتلاف.
- عقد اجتماعيين بهدف الدعوة لتشكيل حملة حول سن الحضانة ورفعها إلى 18 عام لصالح النساء.
- المشاركة بحملة لإلغاء القيود المفروضة على النساء في حالة السفر " إذن ولي الأمر".

- المشاركة في جلسات عدد (3) جلسات لمناقشة مسودة الدستور ووضع ملاحظات حول الخروقات الجندرية في مسودة الدستور، بدعم من مؤسسة مفتاح.
- المشاركة في اجتماعات المشاورات الوطنية حول توصيات السيداو.

الهدف الاستراتيجي الثاني

النتيجة: زيادة مشاركة المرأة في مواقع صناعة القرار.

ركزت جهود الطاقم خلال دورة تنفيذ مشاريعه عام 2019، وتأكيد على قرار المجلس المركزي الصادر بمارس 2015، والذي أكد على ضرورة تمثيل النساء في مواقع صناعة القرار بما لا يقل عن 30%.

استهدف الطاقم في مشاريعه لتطوير حملات ضغط ومناصرة لرفع تمثيل النساء في هيئات صناعة القرار، وتدريب المجموعات الشبابية لتطوير مبادرات وحملات دعائية للضغط بزيادة تمثيل النساء.

استراتيجية العمل:

- المراقبة على المؤسسات الرسمية والغير رسمية لضمان وصول النساء لمواقع صنع القرار.
- العمل على التعبئة الفكية والوطنية للشباب والشابات وبناء قدراتهم القيادية وتفعيل دورهم.
- تمكين النساء في هيئات الحكم المحلي.

النتيجة (1.2):

المرأة تصل إلى الهيئات الحاكمة والوظائف العليا في المؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات الطلابية والمهنية.

المؤشرات:

- عقد (10) اجتماعات لتعزيز قدرات النساء في هيئات الحكم المحلي من خلال منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي.
- تشجيع المؤسسات النسوية للانضمام لمنتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي للضغط والتأثير على صناع القرار بزيادة تمثيل النساء، وضم أكثر من (17) مؤسسة في منتدى النوع الاجتماعي.
- عقد (3) اجتماعات للمشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية وتعديلها لمنتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي.
- عقد جلسة مسائلة للأحزاب السياسية وضرورة إدماج وزيادة تمثيل النساء ومدى التزامهن بميثاق الشرف، وتمكين النساء من الوصول لصناعة القرار.

- إصدار ورقة موقف حول توطين القرار 1325.
- تنظيم مجموعات مركزة في إطار القرار 1325، وزيادة تمثيل النساء في مواقع صناعة القرار مع عضوات الائتلاف المدني للقرار 1325.
- استضافة منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي لمدة عامين في غزة.
- عقد ورشتين عمل للقيادات الشابة حول المشاركة السياسية للمرأة وتطور تاريخ الحركة النسوية في فلسطين، عدد ورشتين، شاركت فيها (60) قيادة شابة.

النتيجة (2.2):

النساء اللواتي يصلن إلى مواقع صنع القرار قادرات على التأثير في القرارات بما يخدم الأولويات الوطنية والمرأة الفلسطينية .

- يشارك الطاقم في عضوية المجلس الاستشاري لوزيرة شؤون المرأة.
- تدريب اللجان المحلية النسوية حول المسائلة والرقابة على أداء المجالس البلدية ، تدريب (20) عضوة من عضوات اللجان.
- عقد اجتماعات مع النساء القيادات في الأحزاب السياسية (عضوات المكاتب السياسية واللجان المركزية) للضغط على أحزابهن لزيادة تمثيل النساء في مواقع صناعة القرار.
- شارك طاقم شؤون المرأة ممثلاً بمديرته بغزة بمؤتمر إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2020، والتي أطلقها منسق الشؤون الإنسانية جيمي ماكجولدريك، ومدير عمليات الأونروا والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين، وقدمت مديرة الطاقم بغزة ورقة رؤية باسم منظمات المجتمع المدني في غزة ، وممثلة عنهم في المؤتمر وعرضت الموقف الخاص بالمجتمع المدني ، من خطة التدخلات الانسانية ورفعت مطالبهم إلى مقرر الشؤون الانسانية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين والمنظمات الدولية المانحة في الأراضي الفلسطينية.
- اجتماع مقرر الشؤون الانسانية للأمم المتحدة جيمي ماكجولدريك مع 3 قيادات نسوية في غزة، لمناقشة أوضاع غزة وتأثيرات مسيرات العودة في مقر الأونسكو بغزة، وشاركت مديرة فرع غزة، ومديرة جمعية عايشة ومديرة وحدة المرأة بالمركز الفلسطيني .
- شارك الطاقم بعدد 143 اجتماع لمناقشة قضايا وطنية وديمقراطية وحقوقية.

- تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية للنساء في 5 بلديات \ الضفة الغربية – فلسطين. الهدف المحدد: بناء قدرات النساء للمناصرة والمشاركة في 5 بلديات في الضفة الغربية من خلال تقوية مهاراتهن القيادية وتشكيل ورفع الوعي السياسي لهن ورفع الوعي في المجتمع.يعمل الطاقم لتعزيز دور النساء من الناحية المؤسساتية والديمقراطية هي تعزيز مشاركة نوعية اجتماعية وسياسية للنساء اللواتي يشكلن جزءاً منهن، وتوليد مساحات تسمح بإجراء حوار فعال والمساواة الأساسية في لجان المرأة.يعزز البرنامج دور المراة في المجالس المحلية الخمسه . ويساهم ب ادراج قضايا النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات وسياسات الأبديات.حيث النساء العضوات في البلديات يعملن على إنشاء أماكن للحوار مع البلديات والمؤسسات القاعدية والمجتمعية لإنشاء الجسور والتحالفات التي تفضل سياسات أكثر عدلاً واحترام لحقوق المرأة.
- تم اختيار نساء المجالس المحلية، بشكل رئيسي، استناداً إلى حصة قانون الانتخابات العامة وقانون انتخابات المجالس المحلية. البعض منهم، على الرغم من وجود بعض الخبرة السابقة، ليس لديهم ما يكفي من التدريب لممارسة وظائفهم كأعضاء منتخبين في البلدية. ما عدا في بعض الحالات، يرجع السبب في ذلك إلى أن أسرهم و / أو البيئة الاجتماعية ليسوا داعمين دائمًا، كما هو موضح من قبل النساء أنفسهن.

- بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من هؤلاء النساء يشكلن أقلية في المجالس المحلية فيما يتعلق بالرجال.
- السكان المستهدفون المباشرون في المشروع هم 40 امرأة و35 رجل من بلديات الضفة الغربية الخمسة المختارة للمشروع، إنهم قادة يشكلون جزءًا من المنظمات المجتمعية واللجان الشعبية والتعاونيات المحلية والناشطين المشاركين في العمل السياسي للمنظمات.
- السكان المستهدفين غير المباشرة: مجموعة الأشخاص، 102،073 نسمة، الذين يعيشون في بلدات:
- الخضر - محافظة بيت لحم. سعير - محافظة الخليل - يعبد - محافظة جنين، البيرة - رام الله، سبسطية – نابلس.

الهدف الاستراتيجي الثالث

تعزيز حقوق ومشاركة المرأة في قطاع العمل.

النتيجة (1.3):

بيئة العمل للنساء والرجال في الوظيفة العمومية والقطاع الخاص تنسجم مع معايير العمل.

- استوعب طاقم شؤون المرأة في مشروع غزة الطارئ ، المال مقابل العمل (108) خريج/ة من الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين في إطار مواجهة حالة البطالة بين الخريجين مع التأكيد على توفير بيئة عمل عادلة للنساء والرجال.

حيث تقدم للعمل (1220) خريج وخريجة ووفقاً لمعايير الشفافية واعتماد نظام التسجيل والفرز الالكتروني تم اختيار فئات المستفيدين الأكثر فقراً ولديهم التخصصات العلمية المطلوبة للعمل في (3) محافظات من خلال (9) مؤسسات قاعدية.

- تبني سياسات منسجمة مع معايير العمل، حيث تم العمل على تأمين العاملين/ات في المشروع من الخريجين مع شركات التأمين ضد إصابات العمل.

لا يوجد أي مؤشرات (ملاحظة: المؤشرات بعد النتيجة "2.3").

النتيجة (2.3):

النساء الرياديات وصاحبات الأعمال الصغيرة لديهن القدرة للوصول إلى الموارد والأسواق.

عمل الطاقم عبر سنوات الاستراتيجية على عدة مستويات في مجال تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية ومشاركتها في سوق العمل ضمن عمله مع التعاونيات النسائية، تمكيها، تقويتها، تسليحها بالمهارات التي تمكنها من انتاج ينافس السوق. وإذا أردنا ان تكون التعانيات قادرة على المنافسة يتحتم علينا امتلاك المزيد من المعارف والمهارات، وذلك عندما ربطنا التمكين الاقتصادي مع المشاركة السياسية وجدنا ان هذا الربط يسمح للطاقم ان يكون أقرب على رؤيته وعدم الابتعاد عنها لصالح الجانب الاقتصادي المحض.

المؤشرات:

1- تنظيم عدد لقاءين بالشراكة مع مؤسسة كير ومؤسسة SEC (مؤسسة المشاريع الصغيرة) لتحديد احتياجات النساء صاحبات المشاريع الصغيرة، وتعريف الرياديات من صاحبات الأعمال الصغيرة بمشروع أبادر وأهداف في تمكين النساء اقتصاديا ودعم المشاريع الصغيرة.

2- ..

- تدريب (17) تعاونية نسوية في غزة على التصنيع الغذائي وحفظ المنتجات الغذائية من خلال متخصصين، **من خلال مشروع التمكين الاقتصادي من أجل المشاركة السياسية.**
- (17) زيارة للتعاونيات النسوية وتقديم المشورة للنساء الرياديات حول التغليف وتسويق المنتجات .
- تدريب التعاونيات على مهارات الاتصال و التواصل و توكيد الذات بواقع سته ايام تدريبيه
- ربط المبادرات النسوية وصاحبات المشاريع مع مؤسسات الإقراض وعقد اجتماع مع إدارة مؤسسة SEC (مركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، شاركت بالاجتماع (32) امرأة من الرياديات وصاحبات المشاريع الصغيرة.
- عقد (6) ورش عمل في إطار تنفيذ أنشطة "الرياديون من النساء والشباب يقودون التغيير "، والذي استهدف لقاءات مع المجتمع المحلي والمدني لعدد (268) مشارك/ة، بينهم (115) مؤثر من رجال الدين والإصلاح والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنشطاء، بهدف التأثير عليهم للضغط من أجل إنفاذ سياسات للعمل للائق للنساء والرجال ودعم المشاريع الاقتصادية التي تديرها النساء والرياديات صاحبات المشاريع.
- الدعوة للتعاونيات النسوية / والمبادرات والنساء الرياديات صاحبات المشاريع للالتحاق والانخراط في الائتلافات وتحديداً ائتلاف الجمعيات التعاونية، والانضمام إلى النقابات الخاصة بنقابة عمال فلسطين.
- تنظيم لقاء " ورشة عمل مع هيئة العمل التعاوني".، ومسائلة الهيئة عن دورها في ترخيص التعاونيات النسوية وتقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية الخاصة بالمشاريع الصغيرة للنساء الرياديات.
- دعوة هيئة العمل التعاوني لتبني قانون الجمعيات التعاونية الأكثر انصافاً وتحقيق العدالة الاجتماعية ويساهم بمشاركة أوسع للنساء في القطاعات الاقتصادية.
- تنفيذ نشاطات ضمن مشروع "تعزيز القدرات من أجل خلق مبادرات إقتصادية للنساء في الضفة الغربية" بالشراكه مع الحاضنه الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (PICTI). تقوية دور المرأة في تعزيز التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة في فلسطين.
- إطلاق مسابقة للنساء لتقديم أفكار مشاريع ريادية متعلقة بقطاع التكنولوجيا، واختيار 18 مشروع لدعمها ومتابعتها.
- تنفيذ مجموعة من التدريبات للنساء المستفيدات من المشروع، تتعلق بمهارات عملية (تكنولوجيا) ومهارات حياتية الاتصال والتواصل، القيادة، النوع الاجتماعي، حقوق المرأة.
- توفير فرص عمل لمجموعة من النساء في الشركات.

- اعداد دراسة حول العنف الجنسي في مكان العمل.
- عقد مؤتمر بعنوان " السياسات و الاجراءات الحكوميه النمتبعه لتمكين النساء من الوصول الى سوق العمل .
- نفيذ حملة توعية ومناصرة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي،تشمل الحملة 14 حلقة تلفزيونية، 44 حلقة إذاعية،8 أعداد الكترونية من صوت النساء، عددين مطبوعين من صوت النساء.

الهدف الاستراتيجي الرابع

تمكين الأطر النسوية من القيام بالأدوار المنوطة بها.

النتيجة (1.4):

المصادر البشرية والمالية المتوفرة قادرة على تحقيق أولويات عمل الأطر النسوية الأعضاء .

- يعمل الطاقم على بناء قدرات الأطر الأعضاء في طاقم شؤون المرأة من خلال بناء القدرات التدريب لعضوات الأطر ودمجهن بكل أنشطة مشاريع الطاقم، واستنهاض الطاقات الشابة داخل الأطر والجامعات، وحشد الأطر النسوية تجاه القضايا الوطنية والقضايا الديمقراطية الحقوقية للنساء.

المؤشرات:

- دمج الطلائع التابعة للأطر النسوية في مشروع الرياضة من أجل فتيات فلسطين في منطقتي بيت حانون ورفح.
- استيعاب وإعطاء الأولوية في اختيار النشطاء في مشروع " تمكين الشباب/ات الفلسطيني نحو عدالة جندرية في الفضاء الرقمي"، حيث تم تعبئة الطلبات أونلاين وحرص الطاقم على إعطاء تمييز إيجابي وأولوية للمسجلات من الأطر النسوية لطاقم شؤون المرأة، ومن الشباب الملتزمين مع الأطر الطلابية والسياسية، تأكيداً على حرصنا على ضرورة بناء قدراتهم وتمكينهم وإطلاق العنان لإبداعاتهم في الحياة العامة والسياسية في مجتمعاتهم.

النتيجة (2.4):

مساهمة فاعلة للمرأة الفلسطينية في القضايا الوطنية وذات الأولوية .

المؤشرات:

- المشاركة في الفعاليات الوطنية والنسوية الحقوقية بشكل واسع مع الأطر النسوية والاتحاد العام للمرأة (عدد 7 وقفات خاصة بحقوق المرأة ضد جرائم القتل ، الحضانة، إنهاء الانقسام ، وقفة لإقرار قانون حماية النساء من العنف ، وقفة احتجاجية مع قضية اسراء غريب).
- توحيد الأنشطة الخاصة باليوم العالمي للمرأة 8 آذار ، حيث تنظم فعاليات مشتركة، وبيان مشترك، ومذكرة مطالب مشتركة، وفعاليات ميدانية مشتركة.

- تنظيم فعاليات حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة بشكل مشترك، وجدوى من فعاليات ومهرجان ومسيرات ومذكرات مطالب.
- وقفة بالجندي المجهول لإعلان حملة 16 يوم ، شاركت فيها (1500) امرأة نظمها قطاع المرأة في شبكة المنظمات الأهلية ، وشاركت المؤسسات النسوية .
- تظاهرة نسوية ووقفة أمام الأمم المتحدة بمشاركة وزيرة المرأة والاتحاد العام والمؤسسات ، شاركت فيها حوالي (2000) امرأة.
- تنظيم وقفة مشتركة ضد سياسة الضم بالشراكة مع الأطر والاتحاد العام ووزارة شؤون المرأة.
- المشاركة في فعاليات ومهرجان اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية.

الهدف الاستراتيجي الخامس

تحسين أداء طاقم شؤون المرأة تجاه تحقيق رؤيته ورسالته.

النتيجة (1.5):

المصادر البشرية العاملة في الطاقم مؤهلة ومحفزة.

- تدريب فريق عمل الطاقم التنفيذي على كتابة التقارير والتقييم المبني على النتائج عبر برنامج سكايب مع غزة ، في فبراير 2019.
- تدريب الطاقم على دليل السياسات والإجراءات الإدارية والمالية في نوفمبر /2019.
- تدريب الأخصائيات وترشيحهن للتدريب على التدخلات الإنسانية الطارئة – الدعم النفسي الذي نفذه برنامج غزة للصحة النفسية.
- المشاركة في تدريب كتابة تقارير الظل – للجان الأمم المتحدة بتنظيم من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- جراء الإغلاق والحصار لغزة لم نتمكن من المشاركة باجتماعات وطنية أو اقليمية أو دولية ، حيث الحصار المشدد وتضييق الحركة والتنقل أثر بشكل كبير على المشاركات.

النتيجة (2.5):

الهيئة العامة ومجلس الإدارة متمكن من حكمه وتوجيه الإدارة التنفيذية .

المؤشرات:-

- تشكيل لجنة من مجلس الإدارة لمتابعة وضع الخطة الاستراتيجية لطاقم شئون المرأة للأعوام الأربعة القادمة.
- ووضع ومناقشة دليل الإجراءات والسياسات الإدارية والمالية وإقراره من مجلس الإدارة .
- تشكيل لجنة مشاريع يشارك فيها عضوات مجلس إدارة من إدارة طاقم شؤون المرأة بغرض إعداد مشاريع وجلب التمويل للطاقم.
- عقد اجتماع للجمعية العمومية وإقرار التقرير الإداري والمالي، واختيار مدقق حسابات جديد للمؤسسة.
- تشكيل لجنة لمتابعة مشاريع التعاونيات النسوية برئاسة عضوة مجلس إدارة.

- لأول مرة يقوم مجلس إدارة الطاقم بزيارتين لغزة، والالتقاء بالجمعية العمومية في غزة. والاجتماع بالمؤسسات النسوية العاملة بغزة، واللقاء مع الطاقم التنفيذي في فرع غزة، والتأكيد على وحدة الوطن ووحدة القضايا النسوية، (زيارتين خلال عام 2019 لمجس الإدارة لغزة.)
- تعزيز العلاقة ما بين الطاقم والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة مثل وزارة المرأة، وتنسيق الجهود مع معالي الوزيرة.
- عقد لقاءات سكايب ما بين الطاقم في رام الله وغزة بحضور عضوات ورئيس مجلس الإدارة.
- عقد اجتماع الجمعية العمومية عبر سكايب مع عضوات الجمعية العمومية بغزة.
- بذل الجهود لدعم فرغ غزة، وتمكينه من القيام بدوره من خلال اتاحة فرص توظيف وشغل الشاغر الوظيفي في الطاقم فرع غزة، حيث تم توظيف (7) موظفات جدد في الطاقم.
- مشاركة واسعة وكبيرة لعضوات مجلس الإدارة في أنشطة الطاقم في المناطق المدى والقرى سواء " افتتاح الدورات ، التكريم ، الحفل الختامي)، وهذا شكل دعم كبير لأنشطة الطاقم في المناطق.

النتيجة (3.5):

إدارة فعالة وذات كفاءة للبرامج.

اتخذ مجلس الإدارة قرار بملء الشواغر الوظيفية في الطاقم وفقاً للهيكلية التنظيمية ، حيث تم تعيين مدير مالي ومحاسب.

الائتلافات والتحالفات المنضوي بعضويتها طاقم شؤون المرأة

على صعيد الشبكات وتنسيق الجهود يعمل الطاقم على تأسيس والانضمام الى الاجسام المختلفة والتي من شأتها ان تنسق الجهود الجماعية نحو تحقيق هدف مشترك، والتالية بعض هذه الاجسام على سبيل المثال:

- منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة
- قطاع المرأة شبكة المنظمات الأهلية
- تحالف امل لمناهضة العنف ضد المرأة
- الائتلاف التربوي
- منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي
- الائتلاف المدني للسيداو
- الائتلاف النسوي الوطني لتوطين قرار مجلس الامن رقم 1325
- اللجنة الوطنية العليا للقرار 1325
- لجنة مراجعة المناهج التعليمية (الفريق الوطني لمراجعة المناهج)
- ائتلاف الرقابة على التشريعات
- فريق تدقيق النوع الاجتماعي
- ائتلاف قانون العقوبات
- الائتلاف الأهلي الحق في تكوين الجمعيات
- قطاع النواحي الانسانية لهيئة الأمم المتحدة(قطاع الايواء/ قطاع الحماية والنوع الاجتماعي)

لقاءات إعلامية

الرقم	التاريخ	الفعالية	المكان
.1	2019/3/7	لقاء بمناسبة يوم المرأة العالمي	راديو زمن
.2	2019/3/20	مشاركة بمقابلة خاص لمؤسسة كير لمرور 70 عام على نشأة منظمة كير الدولية.	وكالات أنباء دولية.
.3	2019/3/9	لقاء بمناسبة يوم المرأة العالمي	راديو صوت الشعب
.4	2019/9/27	لقاء حول يوم المرأة العالمي	راديو زمن
.5	2019/9/27	لقاء حول يوم المرأة العالمي – أوضاع النساء في غزة	راديو صوت الشعب
.6	2019/11/7	لقاء حول مشروع أبادر	راديو نساء أف أم
.7	2019/11/24	لقاء حول حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة	راديو العلم
.8	2019/12/11	لقاء حول العدوان على غزة	راديو صوت الشعب
.9	2019/12/23	لقاء حول حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة	تلفزيون معاً
.10	عشرات لقاءات الراديو والبث المباشر في الوقفات الاحتجاجية والتضامنية والمسيرات بمناسبات وطنية، ومناسبات خاصة بالمرأة وقضاياها.		

عددالمستفيدينمنأنشطةالطاقمللعام 2019

مباشر

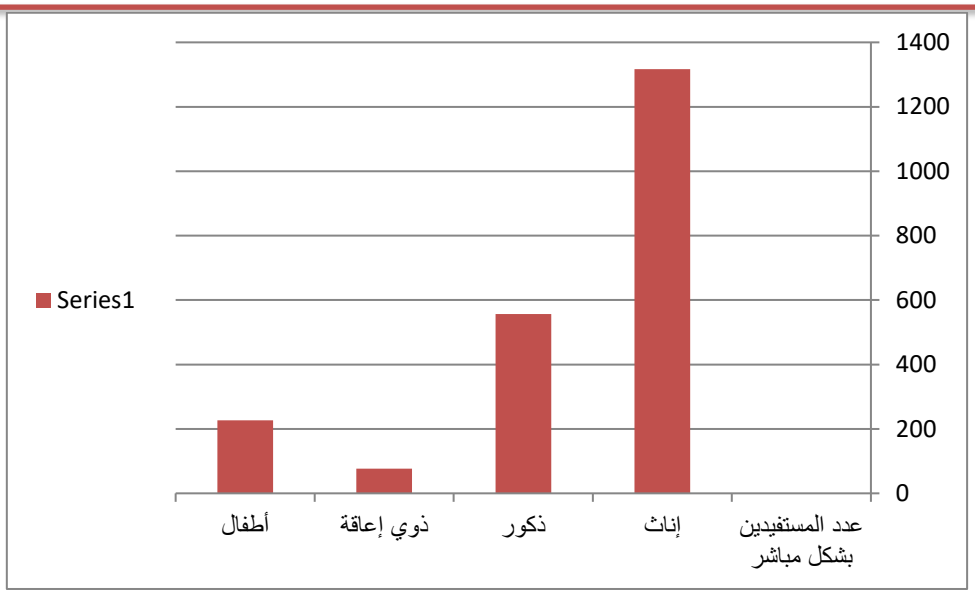

عددالمستفيدينمنأنشطةالطاقمللعام 2019

مباشر / غير مباشر

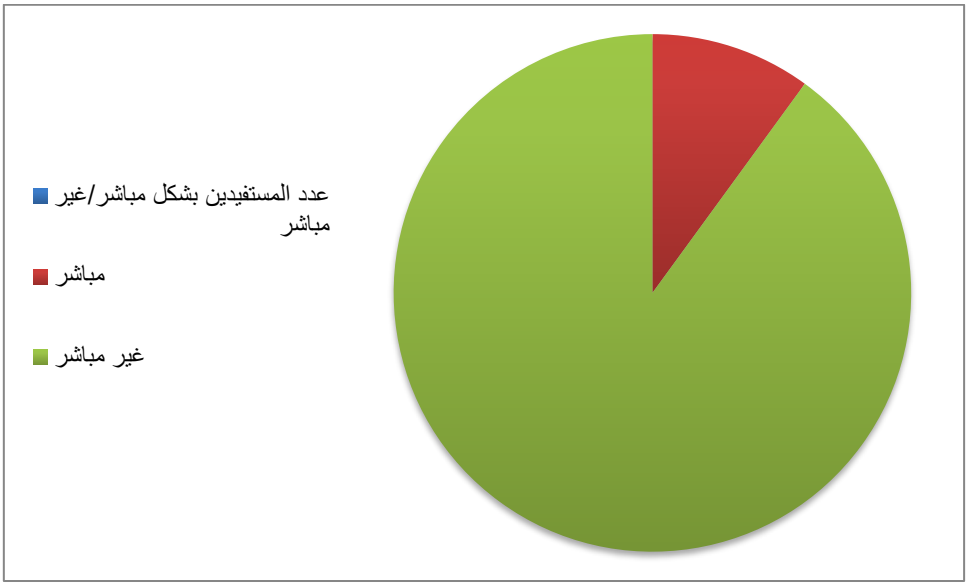
عدد المستفيدين بشكل مباشر/غير مباشر
مباشر
غير مباشر